بارغام العمال العرب الزائرين على حمل البطاقات على صدورهم، مما أثار موجة احتجاجات بتهمة العنصرية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٦/١٩٨٩). وقد سبق ذلك قيام بلدية تل ـ ابيب بوضع علامات خاصة تشير الى الاحياء والشوارع التي يقطنها العرب، فيما جاء لاحقاً قرار بلدية بيتح تكفا بفرض القيود على دخول العمال تمهيداً لاقامة تجمع خاص لهم وتوزيع البطاقات عليهم، وقرار بلدية اشدود تحريم دخول العمال العرب كلياً (**الحياة**، ٢٩/٥/١٩٨٩ و ٩/٦/١٩٨٩).

على صعيد آخر، تمثلت الاجراءات الاسرائيلية في حملة اعتقالات جديدة. وقد وقع الاختيار على حركة «حماس»، بعد فشل سياسة تشجيع الخلافات بينها وبين القيادة الوطنية الموحدة، فابتدأت الحملة في ١٨ أيار (مايو) باعتقال حوالى ١٥٠ من نشطاء الحركة وقادتها، بمن فيهم الشيخ احمد ياسين، واستمرت حتى وصل عدد المعتقلين الى حوالى ٢٥٠ (**المصدر نفسه**، ٢٠ ـ ٢١ و ٢٣/٥/١٩٨٩). واكد الناطق الاسرائيلي اكتشاف ١٨ نوعاً من الاسلحة، بما فيها بنادق آلية «م ـ ١٦»، لدى بعض المعتقلين. وأوضح اللواء عميرام متسناع، في الوقت عينه، ان هدف سلطات الاحتلال، خلال هذه الفترة، هو اعتقال قادة الانتفاضة ونشطاء «النواة الصلبة» (**جيروزاليم بوست**، ٢٤/٥/١٩٨٩). ويتطابق ذلك التوجه مع لجوء الجيش الاسرائيلي الى تنفيذ الاغارات المتكررة على المخيمات والقرى والمدن بعد تقليص وجوده داخل الاراضي المحتلة، حيث صار الاسلوب العام هو احكام الحصار حول تجمع سكني ما لمدة يوم الى ثلاثة ايام قبل اقتحامه (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/٦/١٩٨٩).

شملت حملة الاعتقالات الاسرائيلية، ايضاً، مئة من ابناء الجليل خلال اسبوع واحد، بتهمة تنفيذ «أعمال الشغب» والقاء قنابل المولوتوف ورفع علم فلسطين (**الحياة**، ٢٢/٥/١٩٨٩). كما تمّ اعتقال خمسة مواطنين من قرية المغير، في ٢٤ أيار (مايو)، بتهمة قتل عميل. وتلا ذلك كشف خلية في مخيمات جنين تضم ١٩ من أعضاء «فتح»، في الثاني من حزيران (يونيو)، والقبض على ثلاث خلايا اخرى في ١٣ الشهر، توزعت بين السموع وبيت امّر ونابلس (الاخيرة تابعة لـ «فتح» وفيها ٤٩ عضواً) وقامت بقتل العملاء وقذف قنابل المولوتوف، واعتقال شخصين من غزة، بعد يوم، بتهمة قتل اسرائيلي قبل شهر (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١١/٦/١٩٨٩؛ **والحياة**، ١٤ و ١٥/٦/١٩٨٩). وترافقت هذه الاعتقالات مع لجوء قوات الاحتلال، كعادتها، الى مختلف الاساليب لتحقيق أغراضها؛ مثلاً اختطاف شاب جريح من سرير في مستشفى، في نابلس، في ٢٥ أيار (مايو)، والتنكر بالثياب المدنية لدخول القرى واختطاف الشبان، واقتحام معتقل مجدّو وجرح ٢٢ معتقلاً فلسطينياً، في ١٤ الشهر التالي (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٨٩ و١٥/٦/١٩٨٩؛ **وفلسطين الثورة**، ٤/٦/١٩٨٩). ومع حملة الاعتقالات، تواصل اصدار الاحكام بحق المواطنين الفلسطينيين، وكانت الحالة البارزة الاولى هي الحكم بسجن عربي من النقب لمدة عشر سنوات بتهمة بيع القنابل اليدوية الى اعضاء في «فتح» لاستخدامها في العملية التي جرحت ٢٥ اسرائيلياً في حيفا (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩). امّا المتهم بالقاء القنبلة، في آب (اغسطس) ١٩٨٨، وهو من ابناء الارض المحتلة العام ١٩٤٨، فقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة (**المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٨٩). وأصدر، في ١٢ حزيران (يونيو)، الحكم على مقاتلين من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مدة ٢٠ سنة، بعد أسرهما داخل «حزام الامن»، في جنوب لبنان، في وقت سابق (**المصدر نفسه**، ٥ و٦/٦/١٩٨٩).

غير ان الجانب الاكثر حدّة للقمع الاسرائيلي انعكس، كالعادة، باللجوء الى الرصاص والاسلحة الاخرى لمواجهة المتظاهرين، وتنفيذ عمليات الدهم؛ حيث دل الاحصاء اليومي على سقوط ٣٥ شهيداً بين ١٦ أيار (مايو) و ١٥ حزيران (يونيو)، فارتفع العدد الاجمالي، منذ بدء الانتفاضة، الى ٥٩٥. وقد اعترف وزير الدفاع، رابين، ضمناً، بعدم مصداقية الاحصاءات الاسرائيلية؛ اذ أقرّ الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست بأن عدد الشهداء بنيران الجيش بلغ ٤٧٢ شهيداً وعشرة آلاف جريح وسبعة آلاف معتقل حالياً (من أصل ٣٥ ألف كمجموع)، علماً بأنه أشار الى عدم اكتراث الفلسطينيين لعدد الاصابات وتدني مستوى